

غاية المرام في علم الكلام

وأیضا فإننا لو قدرنا وجود إلهین وقدرنا وجود حادث فإما أن يستند في وجوده إلیهما أو إلى أحدهما لا جائز أن يستند إلیهما فإنه إما أن یضاف حدوثه بکلیته إلى کل واحد منهما بجهة الاستقلال أو یكون مضافا إلیهما على وجه لو قدر عدم أحدهما لم یکن موجودا فإن کان القسم الأول فهو ظاهر الإحالة ثم یلزم إسقاط تأثير أحدهما ولیس ما یفرض إسقاط تأثيره بأولی من الآخر وذلك یفرض إلى إسقاط تأثيرهما معا لاستحالة الجمع بین التأثير واستقلال أحدهما وان کان القسم الثانی فهو محال أيضا فإن إیجاد کل واحد منهما لیس إلا بالإرادة والقصد لا بالطبع والذات لضرورة کون الموجود المفروض حادثا كما سنبینہ وإذ ذاک فیمتنع قصد کل واحد منهما إلى الإیجاد لتعذر استقلاله به ویتعذر قصده أيضا إلى بعض الإیجاد لتعذر وقوعه به وعلى هذا یمتنع وقوع الإیجاد لتعذر وقوع قصديهما وقد فرض وقوع الإیجاد . ولا جائز أن یقال ما المانع من أن یقصد کل واحد منهما مشاركة الآخر لأن القصد إما للمشاركة في نفس القدرة أو في نفس الفعل فان کان الأول فمستحيل إذ القدرة الإلهية غیر مخصصة له وإلا افرض إلى التسلسل فلا یتصور قصد الشركة فیها وان کان الثانی فلا محالة أن قصد الشركة غیر قصد نفس المشترك فیہ وقصد المشترك فیہ یعنی أن یكون مضافا في الإیجاد والإحداث إلى أحدهما على وجه الاستقلال من غیر أن یكون للآخر تأثير ألبته ولیس القول بإضافته إلى أحدهما على الخصوص بأولی من الآخر لکونهما مثلین وذلك یفرض إلى القول بانتفاء الحوادث وهو محال